المعارضة ومستقبل العراق
مقابلة مع ليث كبة *

حاوره: عبدالله عثمان* *

■ **نبدأ معك بالسؤال عن ليث كبه.. من يكون؟**

ولدت ونشأت ودرست في بغداد، من أسرة مثقفة، والدي يحمل شهادة دراسات عليا، حصل عليها من لندن، والدتي أيضًا كان لديها تعليم عالي، ومن الجيل الأول من المتعلمات في العراق. نحن أسرة منفتحة، كان والدي من أسرة شيعية في بغداد، ووالدتي من أسرة سنية في الموصل.. وبشكل عام نشأت في جو من الانفتاح الفكري، كما ان المدرسة التي تعلمت فيها هي الأخرى منفتحة أيضًا (مدرسة الاباء اليسوعيين) وعلى هذا الأساس أعتقد أنني وعلى المستوى العقلي، والتأهيل العلمي، أحمل ذهنًا منفتحًا، وقد التزمت إسلاميًا في سن مبكرة، ولحد الآن مازلت أؤمن بالمشروع الإسلامي.

وفي خصوص العراق، فمنذ سنوات أدركت خطورة صدام حسين تحديدًا على العراق، منذ توليه السلطة عام 1979. حينما كنت أنجز شهادة الدكتوراة في بريطانيا، وقد عملت لسنوات من أجل تعرية هذا النظام. وبعد غزو الكويت، أصبحت صورتي كمعارض عراقي، أكثر حضورًا، وصوتي صار مسموعًا، ولكن شيئًا جوهريًا لم يتغير في تلخيصي للوضع العراقي وعملي من أجله، وأطمح وآمل في السنوات المقبلة أن تسنح لي الفرصة في إعادة بناء ما هدم في العراق، والمساهمة في هذا الجهد.

■ **كيف انتهى بك الأمر معارضًا للنظام العراقي؟**

بدأت معارضتي لنظام حزب البعث في العراق، عندما كنت في الداخل، ولسببين. الأول: إيماني بالمشروع الاسلامي في شكل عام، ووجدت ان مشروع حزب البعث كان في صدام مع المشروع الإسلامي. لكن الأمر الأوضح والأعمق، هو الجانب اللاإنساني البشع

---

* معارض عراقي مستشار بمؤسسة الامام الخوئي الخيرية، لندن.
** باحث وصحافي من الكويت.

في ممارسات حزب البعث، وهو ما عمق من معارضتي للنظام، وجعله التزامًا شخصيًا. وخلال سنوات، عاصرت وشاهدت عمليات القتل والتعذيب والابادة، لنخبة من الطيبين من أبناء العراق، وكثير منهم أصدقائي، من أساتذة وزملاء لي في الجامعة.

■ كيف تقيم تجربتك مع المعارضة العراقية؟

للانصاف أقول، ان صدام حسين نجح في مسألتين في موضوع المعارضة العراقية، أولاً: استطاع انهاء وجودها المنظم في الداخل، بمعنى أن الشعب العراقي الرافض لصدام أصبح عاجزًا عن افراز عمل منظم ضد هذا النظام. ثانيًا: ان الذين أصروا على العمل المعارض، إنتهى بهم الأمر خارج العراق.. وفي المحصلة، استمرت المعارضة ـ مع الأسف ـ بعيدة عن الجمهور، وبالتالي تكونت بناها التحتية واطروحاتها وصياغاتها بعيدة عن الشعب العراقي.

بعد غزو الكويت انفتح الاعلام العالمي، والدولي على المعارضة العراقية وبالتالي، استدرجت المعارضة إلى عمل اعلامي وسياسي، قبل أن تمد من روابطها مع الجمهور العراقي فظلت معزولة عنه لسنوات، هذا الاختلال عانينا منه كثيرًا، وأدى إلى ظهور حركات سياسية سطحية، ليس لها أي عمق، كما ظهرت انتهازية سياسية عند المعارضة العراقية أضرت بالعمل، ولكن يبقى جوهر العمل العراقي المعارض سليمًا في رفضه لنظام صدام حسين والاصرار على العمل.

■ تعاني قوى المعارضة العراقية من أزمة، فهناك خوف عراقي شعبي من أن تكون المعارضة مرتهنة لأطراف خارجية، كيف يمكن تصحيح هذا الأمر؟

هذا الارتهان الخارجي موجود، وهو مضر على المدى القصير. ومتى ما سنحت الفرصة للتنظيمات العراقية لأن تعود مرة أخرى إلى العمل بين الجمهور العراقي، فان مثل هذا العمل سيفرض عليها تنقية أجوائها، ومثال على ذلك، السيد محمد باقر الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، أو حزب الدعوة اللذان اضطرا، ولكي يعملا، لأن يكون لهما وجود مهم وضخم في ايران. فحزب الدعوة، مثلاً، وبحكم اعتماده على ايران، ووجوده بين جمهور عراقي في ايران، يراعي الجو الايراني بشكل كبير، ولكن متى ما سنحت له الفرصة للرجوع إلى العراق، سيواجه كمًّا هائلاً من الجمهور العراقي الذي يعيش همومًا مختلفة تمامًا، وهناك يصبح أمام خيارين. إما أنه يختار اتخاذ موقفه حسبما تقتضيه الصلة بايران، ويصبح مهمشًا، أو يختار التيار العام للعراق، وبالتالي يقطع كل صلات حملها معه من ايران، ويبدل من مواقفه. ان الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها المعارضة العراقية، حملتها بعض الشوائب التي ستزول، عندما تنفتح المعارضة على جمهورها في العراق، لأن الجمهور سيفرض عليها أجواء جديدة، وقيادات جديدة، وخطاب وأطروحات جديدة.

واقع المعارضة اليوم

■ هل كان على المعارضة أن تتبنى أسلوبًا أو سياسة مختلفة في الفترة، السابقة؟ وما تقييمك لوضعها الراهن؟

أهم تجربة أفرزتها المعارضة العراقية، بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. تتلخص في ثلاثة محاور، محور اسلامي ومركزه ايران، ومحور قومي يساري مركزه دمشق، إضافة إلى محور ليبرالي مركزه لندن. وتحت هذه الحركات، شخصيات وتنظيمات.. وقد أدركت هذه المحاور الثلاثة ان عليها أن تلتقي حتى تحسن من وضعها، وأول لقاء تم كان عبر وثيقة صدرت في شباط (فبراير) 1990. قبل غزو الكويت، حملت تواقيع 28 شخصية عراقية، مثلت هذه المحاور. بعد غزو الكويت طورت هذه المبادرة بتشكيل «لجنة العمل المشترك» التي جمعت هذه التيارات، وكنت شخصيًا مشاركًا في جميع هذه المبادرات، وأدركنا أثناء عملنا - خصوصًا بعد تحرير الكويت - ضرورة انشاء مؤسسة وطنية سياسية عراقية، تكون أكبر من مجرد منسق ما بين أحزاب وتنظيمات، وكانت فكرة مشروع «المؤتمر الوطني العراقي الموحد». كان طموحنا أن يتحول المؤتمر إلى مجلس حقيقي يضم قرابة ألف عراقي، من شخصيات وكفاءات، بحيث يمكن للعراقيين أن يتطلعوا إليه كمجلس وطني، يمكن أن تنبثق عنه كوادر لحكومة أو هيئة ضغط كبيرة، بمعنى أن يصبح محطة يتطلع اليها العراقيون لعراق المستقبل. وقد بدأنا باجتماع ضم 200 شخص، كان من المفروض أن تنبثق عنه هيئات تمد جذورها في الداخل والخارج، لكن ما حصل أن أشخاصًا مهمين في المؤتمر، راهنوا على أن الولايات المتحدة الأميركية ستغير الأوضاع في العراق في غضون أشهر، وبالتالي فإن مشروع المؤتمر بدل أن ينشغل في مد جذوره في أوساط العراقيين، وجد ان عليه أن يستعد ليكون جزءاً من عملية الانقلاب واسقاط النظام، وجزءاً من الحكومة البديلة التي لم تتحقق.

كان رهان الانقلاب حقيقياً وكنت شخصياً معه، ولكن بعد أن أدركت وجود خلاف كبير في الرأي، فضلت أن أتنحى جانبًا، لعدم قناعتي بامكانية نجاح الانقلاب، وكنت أتمنى أن ينجح. كنت أريد ان يكون المؤتمر الوطني مجلساً وطنياً شعبياً، ينمو مع الزمن، وليس مشروع أداة يدخل في معادلة انقلاب فقط.

■ لكن معظم العراقيين كانوا ولا يزالون، يرون ان التغيير يسبق أي تفكير أو حل آخر، وان كل الخطوات الأخرى مؤجلة لما بعد تغيير النظام.....

ولهذا لم أعارض الرأي الآخر، وكنت أتمنى أن ينجح الانقلاب، لكنني شخصيًا، كنت أعتقد، وبمعزل عن نجاح أو فشل الرأي الآخر، اننا في حاجة إلى مجلس وطني يضم ألف عراقي جذورهم ممتدة في الجاليات، لأن هذا الأمر حاجة قائمة بذاتها.

يمكن القول ان المعارضة العراقية وقعت في خطأ استراتيجي، إذ حصل خلط بين الاستعجال على السلطة من دون التفكير بالفراغ السياسي الذي سينشأ لو وقع انقلاب. بل غرق المؤتمر الوطني في الصراع الكردي، والصراع على السلطة في مناطق الحكم

الذاتي. ودخل في موضوع جمع المعلومات للادارة الأميركية... الخ، وتفتت المؤتمر، وبقي الفراغ قائمًا. ولكن الحاجة مازالت ماسة لملء هذا الفراغ وازالة صدام.

المشروع الوطني

■ على الرغم من أنك لست عضواً في المؤتمر الوطني كونك لا تمثل حزباً، إلا أنك تمثل مشروع حزب في النهاية في تبنيك للمشروع الإسلامي،.....

أنا أؤمن بالمشروع الإسلامي لأهميته، ولأنني نشأت على الفكر الإسلامي، ولكن كما ذكرت، أن المشروع الإسلامي لن يكون بديلاً عن المشروع الوطني، ولا تعويضًا عنه، وفي قناعتي ان المشروع الاسلامي يتم ضمن المشروع الوطني، بعبارة أوضح، أزمة العراق الحالية ليست في نوع المشروع المأمول، الأزمة الحالية سياسية ووطنية، وبالتالي الجواب لهذه الأزمة هو بتقديم مشروع سياسي ووطني يقود العراق نحو الاستقرار وهذه هي المهمة الأولى التي تواجهنا، أما بعد ذلك فالأخذ بالمشروع الاسلامي أو بغيره متروك لهم. وأعتقد ان ما أعبر عنه من رأي في قضية المشروع السياسي الوطني، يتفق معي فيه المسيحيون والشيوعيون وغيرهم، بغض النظر عن المشروع الإسلامي، لأننا الآن نعاني كعراقيين، ومهمتنا المباشرة، انقاذ العراق من هذه الأزمة، وهناك فعلاً نوع من المغالطة في القول ان تطبيق المشروع الإسلامي سينهي الأزمة، هذا شعار فقط، وليس له معنى عميق أو صدقية.

■ لكن الملاحظ الآن ان المعارضة، وفي هذه الفترة بالذات، وبعد التجريب والمحاولات، والانتكاسات التي تعرضت لها، ليست عاجزة عن تقديم مشاريع فقط، بل عاجزة حتى عن تقديم نفسها، وفقدت المبادرة، ولا تملك حتى رد فعل تجاه ما يحدث، ماذا يحصل الآن؟ هل أحبطت تمامًا؟ كيف ترى الصورة من جانبك؟

ملاحظتك في مكانها، لكنها تدعوني إلى التفاؤل، أكثر مما تدعوني للتشاؤم، أعتقد ان ما نشهده هو نهاية مرحلة مرت على كل ظاهرة المعارضة، وكما دفع غزو الكويت المعارضة العراقية وجعلها في مرحلة جديدة، ستشهد الساحة العراقية في الفترة المقبلة مرحلة تجديد، وإعادة طرح للمشروع العراقي المعارض، ولهذا لست متشائمًا، لأن ما نشهده هو تلاشي مرحلة، وليس تلاشي المعارضة، وستكون بداية لمرحلة جديدة.

■ ما تأثير الحركة الكردية على الحركة الوطنية والقضية العراقية؟

أصعب رقم في الحركة الكردية ليس ما يطفو على السطح: .. أي خلاف طالباني وبارزاني ودور الجيش العراقي في الشمال، الموضوع الأهم أن الأكراد في العراق انقطعوا عن الحياة في العراق خلال السنوات السبع الأخيرة، وهي فترة طويلة نسبيًا، وهذا معناه، حتى لو تغير الحكم في بغداد سنواجه، تقريبًا، شعباً آخر، وبالتالي حتى إذا أراد قادة الحركة الكردية عقد صفقة مع بغداد للعودة، سيكون هناك جيل آخر من الأكراد اعتاد على الحياة بعيداً عن الحكومة المركزية، أي اننا سنواجه واقعًا بشريًا آخر. ولو كان الوضع مستقرًا في بقية أنحاء العراق لقلنا أنه يمكن معالجة هذه الأزمة عن طريق استثمارات

ضخمة في شمال العراق، لكي يشهد المواطن الكردي فوائد ملموسة لوجوده في العراق. ولكن الضعف الذي أصاب العراق بشكل عام، خصوصًا الاقتصاد العراقي والبنى التحتية والتأزم الطائفي سيزيد من أزمة العراق. وتخوفي هو من زيادة تعقيد هذه الأزمة، وبالتالي تصبح الأزمة أصعب، خصوصًا ان ذلك لا يتعلق بالعراق وحسب، فهذه المسألة تخص ايران وتركيا أيضًا.

■ في الاجتماع التأسيسي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد جاء ضمن التوصيات حق الأكراد في تقرير المصير، بعد فترة، وفي البرلمان الكردي طالب الأكراد بالفيدرالية، وخرجت أصوات عراقية عربية رفضت صيغة الفيدرالية على أساس ان الشعب العراقي بعد سقوط النظام الحالي سيحدد طريقة الحل، مع التمسك بالحكم الذاتي للأكراد، وظهرت اعتراضات واحتجاجات، وردود فعل لا تزال مستمرة، ما رأيك؟

بصدد هذه القضية لدي رأي واضح، محدد، ومعلن: أنا أؤمن بالوطن العراقي الواحد، وبسبب التعددية الموجودة في العراق، يجب أن يتمتع الحكم بدرجة من المرونة واللامركزية، ولكنني ضد أن تكون هناك مناطق ادارية مقسمة على أساس عرقي أو طائفي.. وبعبارة أخرى. ثلاث محافظات في كردستان يمكن أن تكون لها إدارة محلية، ولكنني كعراقي لو اخترت أن أعيش في كردستان، أريد أن أكون متساويًا وبالكامل في الحقوق والواجبات مع أي مواطن آخر في تلك المنطقة، فإذا قيل لي ان التعليم سيكون باللغة الكردية، وأنا أريد لأولادي أن يتعلموا الكردية فهذا من حقي، ولكن لا أريد أن يقال لي انني لست كرديًا، وبالتالي ليس من حقك أن تسكن في هذه المنطقة، والشيء نفسه يقال عن جنوب العراق، فإذا اختار الجنوب العراقي أن تكون في فترة شهر محرم مراسم عزاء في تلك المنطقة، وأنا مسلم سني، فلا أريد من أحد أن يمنعني من الاقامة في هذه المنطقة. العراق يجب أن يكون مفتوحًا لكل المواطنين واذا كانت هناك خصوصيات جغرافية لكل منطقة فذلك طبيعي، ولهذا كان رأيي مع الأكراد، انه اذا كان المشروع يحمل درجة عالية من اللامركزية أو الفيدرالية الادارية، فأنا معه، أما إذا كانت الفيدرالية قومية، فأنا خلاف ذلك. بل أفضل أن يستقل الأكراد عن العراق بدل أن تكون هناك محافظة كردية، ومحافظة سنية، وأخرى شيعية، ورابعة مسيحية.. إلخ. وبالتالي فكرة المواطنة عندي واضحة، ذلك مبدأ عصري، فالشعوب والدول، الآن، كلها قائمة على فكرة المواطنة، وهي العلاقة القائمة على عقد بين المواطن والدولة، أما الهوية الثقافية والدينية لفرد ما أو منطقة ما فيمكن المحافظة عليها بشكل مستقل عن الهوية السياسية للبلد. ولهذا ذكرت في مؤتمر فيينا، إذا أراد الأكراد مشروع اتحاد فيدرالي بين العرب والأكراد، فأنا أخالف ذلك، فإذا فتحنا هذا الباب، سنفتحه لبقية الطوائف في العراق ولن ننتهي عند حد، أما اذا كانت الفيدرالية على مستوى إدارة محلية، فأنا مع هذه الصيغة، وهي مجربة في الولايات المتحدة الأميركية وفي غيرها.

■ كيف ترى امكانات التغيير في العراق؟

أرى ان التغيير في العراق بات حتميًا، لكن السؤال المهم هو، بأي ثمن ومتى كانت مهمتنا كمعارضة عراقية أن يحصل التغيير بوقت أقصر وبدمار أقل؟ فشلنا.. مر علينا زمن والتدمير يتزايد في العراق، وما نخشاه أن التغيير سيقع ولن يكون في مقدور أحد منعه، ولكن حينما سيقع، وبسبب الفراغ والعجز الذي ظهر عندنا، سيحل بالعراق دمار أكثر، أقول هذا ليس راغبًا فيه ولكن مدركًا لوقوعه، رغم جهودنا لمنع حصوله.

أما حتمية التغيير في العراق فمرتبطة بحقيقة ان صدام حسين يحمل بذور التدمير ولا يحمل بذور البناء، فقد تسلم السلطة عام 1979، وميزانية العراق فيها فائض يزيد على 40 بليون دولار، وفيها كفاءات ومؤسسات وأجهزة عراقية لبلد نام، لكن صدام خاض الحرب الأولى ضد ايران والثانية ضد الكويت والعالم، وأوصل العراق إلى ما هو عليه، ولم يغير شيئًا من طباعه سوى قدرته فقط على امساك السلطة في الداخل. انه عاجز عن البناء وقيادة البلاد، نحو الاستقرار، وبدون التغيير الدمار سيقع مع الأسف.

■ .. وكيف يمكن تأمين انتقال هادئ للسلطة، أو لنقل حسب تفسيرك أقل تدميرًا؟

كنا نتمنى أن يحصل التغيير بأقل دمار ممكن، وصدام حسين عرف هذا بعد تحرير الكويت، لهذا عمل على أن لا يكون ذلك خيارًا أمام العراقيين، فعمد إلى إعادة تركيب البلاد بطريقة، بحيث إذا ذهب من السلطة، ستكون هناك حروب داخلية ومشاكل. ومثال ذلك، في الأزمة الأخيرة في يناير / فبراير 1998، فبينما تحشد الولايات المتحدة قواتها العسكرية على العراق يدعو صدام إلى التطوع، وتشاهد طلاباً صغار السن يسلمون أسلحة خفيفة، لكن لماذا يقوم بذلك؟ هو يقدم رسالة إلى من يهمه الأمر، فالكل يعرف ان هؤلاء المتطوعين عاجزون عن صد أي قوة عسكرية، لكنه يريد القول انه اذا رحل عن السلطة فهناك مليون شخص يحملون السلاح سيقتل بعضهم بعضًا، وستعم البلاد الفوضى. الرسالة تقول: اذا كان هدفكم من الضربة العسكرية هو التهيئة لانقلاب عسكري، فاسمع أيها الضابط الذي تريد أن تتسلم السلطة في البلاد، ستجد بلدًا فيها مليون سلاح، مع مليون شخص جائع، وشعب تملأه الثارات.. ثم تستطيع أن تقود البلاد كما تشاء، لقد حول العراق إلى برميل بارود، فإذا ذهب، يشتعل العراق. لقد أعاد صدام تركيب المعادلة في البلاد بحيث جعل من الثارات والتسلح قنبلة موقوتة. ولهذا رغم مرارتنا من النظام، نفضل أن يكون التغيير من داخل النظام، لسببين: أولاً، لأننا نريد أن يكون التغيير بأقل دمار ممكن، وثانيًا، لأننا على قناعة أن الذي يبدأ التغيير بغض النظر عن من يستلم السلطة، حتى لو كان شقيق صدام حسين، سيعجز عن امساك البلاد، وسيضطر إلى الحوار المباشر وطلب المساعدة المباشرة مع كل من له تأثير في العراق، كي يمنع العراق من السقوط في الهاوية. نحن مصممون على أن لا يخيفنا ذلك، ونطالب بذهابه من السلطة لعلنا نستطيع انقاذ ما يمكن انقاذه من العراق.

توازن رعب

■ هل الوضع الداخلي في العراق قادر على فرز حركة تغيير داخلية، وما شروط ذلك؟ أم ان التغيير تحكمه كذلك نضوج شروط خارجية؟

الوضع داخل العراق محكوم بتوازن رعب، ما بين جمهور جائع وأخيرًا أصبح مسلحًا، وبين أجهزة، مثل ميليشيات حزب البعث، أجهزة أمنية، حرس جمهوري، وحدات «فدائيو صدام»، وكلها مدججة بأسلحة ثقيلة وحتى أسلحة دمار شامل وأمام هذا التوازن لا توجد معادلة في التغيير؛ اذا حصل التغيير سواء بواسطة ثورة أو اضطراب جماهيري، ستكون هناك إراقة دماء على نطاق واسع. ونأمل أن يقوم أحد من الذين هم في السلطة بعملية التغيير، ونتوقع أن تتحقق هذه الفرصة اذا شهد العراق نوعًا من الاضطراب.

هناك سيناريو للأزمة الأخيرة لوحت به مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية، إلى جانب بريطانيا، على أساس ان أي عمل عسكري ضد العراق، سوف يستمر لأيام عدة وبشكل مكثف، والمغزى من هذه الرسالة ليس تدمير المنشآت التحتية في العراق وإنما إعطاء الفرصة إلى من يهمه الأمر في داخل المؤسسات للانتفاضة مرة ثانية على النظام، وأعتقد انها الورقة الأخيرة التي تراها الولايات المتحدة لامكانية حصول تغيير في العراق. واللعب على هذه الورقة والتلويح بها هدفه أخافة صدام وتراجعه وذلك لانهم يراهنون على رغبته بالبقاء في السلطة مهما كانت النتائج على العراق .

والحال، انهم لا يريدون إزالة صدام فعلاً من السلطة وترك فراغ في العراق، لكنهم يفضلون أن يستجيب صدام لفرق التفتيش. وكلاهما يلوح بالورقة الأخيرة التي يحملها لفك هذا التوازن ودفع البلاد إلى مرحلة جديدة، وأعتقد ان هذا ما سيحصل، ليس خلال أيام ولكن خلال الأسابيع المقبلة.

صراع السلطة أولاً

■ يبدو ان مشروع العراق الديموقراطي المنشغل بالتنمية غائب، مع غياب دور فاعل للمعارضة. كيف يمكن إرساء قواعد هذا المشروع، ما البدايات والآليات المطلوبة؟

ينبغي التمييز بين مشروعين: مشروع السلطة، ومشروع إعادة بناء المؤسسات السياسية. الأول سيحدد: ميزان القوى، من يحمل أي سلاح، وفي أي ظرف، ومن سيقفز إلى السلطة، وكم ستكون عدة كل مجموعة. هذا هو الصراع المباشر على السلطة، وأعتقد أنه سيحسم من قبل الأطراف التي تملك السلاح الثقيل داخل البلاد، وهي ضمن مؤسسات الجيش. لكن حسم صراع السلطة بازاحة صدام حسين وأسرته، لن يعني استقرار العراق وإنما سيكون الخطوة الأولى في إعادة بناء العراق.

■ الا تعتقد انه لا بد من فترة انتقالية لتثبيت الأوضاع؟

أعتقد ان هذه الفترة الانتقالية ستكون لسنوات وليست لأشهر.

■ إذن، أتعتقد ان المخاض سيكون طويلاً؟

بالتأكيد، سيكون مخاضًا طويلاً. لا أحد يوهم نفسه بأن الرغبات تعوض عن الحقائق في الأرض. رغبتنا شيء، والحقائق على الأرض شيء آخر. والحقائق تقول انه لو كانت هناك نية طيبة من رجال السلطة، ونية طيبة من جيران العراق، من ايران وتركيا وسوريا، والسعودية والكويت؛ فسنحتاج لسنوات، أما لو افترضنا وجود نية سيئة، فستطول العملية أكثر من ذلك. هذا هو المسار الأول. وهناك مسار ثان هام: الجاليات العراقية المنتشرة في الخارج، لن ترجع مباشرة إلى العراق، ونعرف ذلكً جيدًا، خصوصًا المثقفون وأبناء الطبقة الوسطى، وكثير منهم أصدقائي، ومنهم من انتقل إلى كندا، نيوزلندا، استراليا.. إلخ. وكنت أسألهم: لو تغير النظام هل ستعودون إلى العراق؟ فيجيبون بالنفي. فكيف بمن أسس حياة جديدة، ونشأ أولاده في الخارج؟ هناك واقع ان شريحة أو قسم كبير من العراقيين سيستمر وجودهم في الخارج من دون أن تنقطع علاقتهم بالعراق، وهنا. أعتقد أنه يجب أن يتم عمل ما، والآن خصوصًا مادمنا نستطيع الاتصال بهم، ولا ينبغي أن نتردد إطلاقًا في أن نشرك هذه الجاليات في بناء مؤسسات مدنية وأهلية، ومنها منظمات سياسية تصب في النهاية في إعادة بناء العراق السياسي.

دور الموازن بين ايران والخليج

■ كيف يمكن تطويع التنوع العرقي والمذهبي الموجود في العراق المعاصر، كي يتحول إلى طاقة دافعة لبناء عراق سلمي ومزدهر؟

التنوع العرقي والمذهبي في العراق، أمر طبيعي، وقد يكون سبب خراب، أو يتحول إلى طاقة للبناء. ونقطة البداية التي سنتعامل معها - إذا سنحت لنا الفرصة - هي الشك، والكراهية. فالكردي بات في أدبياته مؤخراً يتحدث عن مشكلته مع صدام حسين وعرب العراق، والشيعي في العراق صار يرى لأول مرة أن مشكلته هي مع المسلمين السنة في العراق، وهذا الأمر لم يكن موجودًا في السابق.

في السابق كانت مشكلة الجميع مع رأس السلطة، أما الآن فانتقلت المشكلة وتجذرت لتتحول إلى حالة شك وانعدام ثقة بين العراقيين أنفسهم، فهذا تخوف حقيقي. وفي كل جالية عراقية يوجد عقلاء وطيبون، يجب الاعتماد عليهم ليكونوا الجسور الأولى لإعادة الثقة، وفتح القنوات السلمية، بين الشرائح المختلفة عند العراقيين. وهذه المسألة قد تحتاج إلى وقت، ويجب أن تتم أولاً.

المسألة الثانية الهامة هي، الدولة. إذ يجب أن تتعامل الدولة مع هذه المشكلة فوق السطح، وليس بشكل سري، أي أن تكون نقطة البدء هي اقرار الجميع بوجود أزمة ثقة، ووجود تفاوت في المعاناة والاضطهاد، إلى تفاوت في المواقع بين مختلف شرائح العراقيين. واقرارنا بهذه المشاكل ليس لتكريسها، وانما لغرض مواجهتها. وايجاد علاج لها لكونها مشكلة جدية واهمالها يفجر العراق. بل أجد ان على الدولة ان تعتني بالمناطق التي تشعر بالتحيز كخطوة أساسية لرفع درجة الثقة. واذا تمكنا من ذلك، سيجدد العراق قوته

من خلال تعدديته. ومثال على ذلك: الأكراد حاليًا يمثلون أزمة كبيرة في مستقبل العراق، لو تمكنا من علاج موضوع الأكراد بشكل سليم، ستكون ورقة الأكراد في العراق، ورقة ضمان أمام تركيا وايران، أكراد تركيا، مشكلة كبيرة لتركيا، وسيكون لأكراد العراق ورقة نفوذ مهمة على أكراد تركيا، وفي امكان العراق أن يستخدم هذا النفوذ السياسي في علاقته مع تركيا. وسيكون بمقدور العراق، بما للشيعة من مركز ديني مهم في النجف والأماكن الدينية المقدسة - اذا أحسّنا التعامل مع الشيعة في العراق - سيكون ذلك ورقة موازنة مهمة في تعاملنا مع ايران، فلن نتمكن من مواجهة ايران، عسكريًا، ولا بشريًا، لأنهم يشكلون نحو ثلاثة أضعاف العراق، ووضعهم أقوى من وضع العراق بكثير، ولكن حسن إدارتنا لهذه الأمور السياسية والمعنوية، سيعطينا أدوات اضافية في التوازن مع هذه الدول، وبالتالي يمكن تحويل هذه الاشكاليات - اذا وجد عقل راشد وسليم في السلطة - أداة لتقوية العراق. فالتوازن بين الشيعة والسنة، قد يكون مفتاحًا للتوازن بين ايران والخليج العربي، فالأخير كله سنة، والأول الأكثرية فيها من الشيعة، والعراق بهذا التوازن، يستطيع أن يلعب الدورين: مع ايران بالتعاطف معها عبر تعاطفه مع الشيعة، ومع الخليج بالتعاطف معه من خلال هويته العربية ومن خلال السنة. والحال ان العراق يستطيع أن يجدد دوره بالاعتماد على تعدديته، وليس بالاعتماد على أسلحته الفتاكة.

مصالح الناس هي المنطلق

■ لو أخذنا السؤال نفسه من جهة أخرى، فما هو الحكم، المناسب، أو نوع النظام المتوقع لحكم الواحد: ليبرالي، قومي، اسلامي.. إلخ. كيف ستكون صورة العراق في المستقبل؟

على مستوى الهوية سيكون التركيز أكثر على الهوية الوطنية للعراق، وهذه قد لا تلائم مزاجي كاسلامي، لانني أؤمن بالوطن الإسلامي الواحد، ولكن يوجد فارق بين ما نرغبه، وبين ما تكّون وتأسس. هذه الهويات الوطنية المحلية تكونت عبر عقود من الزمن، وأنا لا أرى تناقضًا بين أن أحتفظ بهويتي الوطنية العراقية، وأن يكون لي توجه عربي، أو اسلامي، أو اقليمي. ولكن ما يهمنا كعراقيين هو التركيز على الهوية العراقية، وبسبب تعدديتنا، ليس لدينا خيار آخر، وليس بالضرورة أن يكون المشروع العراقي الوطني متنافيًا مع المشروع الاسلامي. أو الفكر القومي العربي. أما المزايدات السياسية، والشعاراتية فأعتقد ان الناس تضررت منها بما فيه الكفاية، بحيث باتت تميز بين الشعار والمصلحة، على سبيل المثال، لو خاطبت العراقي الآن في موضوع تحرير فلسطين فسيقول لك، عن ماذا تتحدث؟ أنا احتاج كل قطرة وكل فلس لأحرر نفسي، وأنت تتحدث عن موضوع آخر!.. هذا لا يعني التقليل من بقية الأمور، لكن نقطة البدء هي المصالح، والناس تنطلق من مصالحها.

■ هناك خوف عربي بصفة عامة، وخليجي بصفة خاصة من الكتلة السكانية في جنوب العراق، وطبيعة علاقتها بايران، ما هو تقييمك لهذا الأمر؟

من الطبيعي أن يتخوف أو يتصور البعض مخاوف. والسؤال هو: هل هذه المخاوف واقعية أو غير واقعية؟ لا يوجد شيء على الأرض يدعم هذه المخاوف على الاطلاق. سأعود

لبعض الأمثلة؛ هذه الكتلة البشرية الموجودة في العراق على مر التاريخ، مرجعيتها الدينية في النجف، مع ان الشيعة يؤكدون على الأعلمية الدينية، ولكن بشكل عام، الشيعة في العراق، وإنما حتى الشيعة في الخليج، مرجعيتهم الدينية في النجف.

وثانيًا، الاشتراك المذهبي بين الشيعة في ايران والشيعة العرب في العراق، لا يعني ان هناك اشتراكًا حضاريًا وثقافيًا بينهم.. هناك تمايز واختلاف حضاري بينهم. كما هو التمايز أو الاختلاف الحضاري بين عرب الخليج وايران. الفرنسي والايطالي ليسا متشابهين، برغم اشتراكهما في المذهب الكاثوليكي. فالاشتراك المذهبي، لا يعني وجود توافق وانسجام ثقافي أو حضاري. ما أريد قوله ان القيادة الدينية، بقيت وعلى مر التاريخ في العراق، ولم تنتقل إلى ايران، وأعتقد ان القيادة في ايران حاليًا، وحتى في زمن الشاه، كانت دائمًا تتخوف من بقاء القيادة الدينية في العراق، وتأثيرها على شيعة ايران لأن العراق فيه مراقد ستة من أئمة الشيعة المقدسين، فضلاً عن مكانة النجف بعراقتها التي يفضل أغلب الشيعة الدراسة فيها. لكل هذه الأسباب، ستبقى المرجعية الدينية الشيعية في العراق. أما على المستوى السياسي، فشيعة العراق لم يتأثروا بأي من الحركات السياسية، بما فيها الحركات الدينية التي ظهرت في ايران. الخميني الذي عاش أكثر من عشر سنوات، وقاد الثورة الايرانية وهو في العراق، لم يكن له أي تأثير في النجف، فضلاً عن أن يكون له تأثير على شيعة العراق. وإذا تابعنا الشواهد السياسية والدينية والثقافية، فكلها تطمئن بعدم وجود هذا النفوذ أو ذاك التأثير من ايران على شيعة العراق.

وهناك عامل آخر مهم، فالشيعة في العراق كتلة سكانية كبيرة، وليست أقلية صغيرة. بعبارة أخرى: الكتلة السكانية الكبيرة ترى ان مصلحة الوطن من مصلحتها، وشيعة العراق يرون ان مصلحة العراق هي وفي الأساس مصلحتهم. وبالتالي، فأي مشاكل بين العراق وايران، يريد شيعة العراق أن تحل لصالح العراق، لانها مصالحهم. مثلاً، ايران تطالب العراق بتعويضات تصل إلى ثمانمئة بليون دولار للحرب العراقية ـ الايرانية، ومعنى هذا انها تطالب شيعة العراق بهذا الثمن الباهظ ليدفعوه لايران، ومن الطبيعي أن يرفضوا ذلك، وسوف يحاسبون على كل فلس،.. ما أعني أنه يوجد اختلاف، فضلاً عن اختلاف الثقافة، هناك اختلاف حقيقي بالمصالح بين دولتين، والشيعة بسبب كثرتهم العددية، أصبحوا يمثلون مصالح العراق، ولا يمكن أن يساوموا عليها، لانها مصالحهم الخاصة. إذن، فكل سياق المنطق السياسي والثقافي يدل على ان هذه المخاوف ليس لها أساس. وقد يحلو للبعض أن يركز على عامل واحد فقط، أن هؤلاء شيعة، فهذا معناه ان البعض لديه مشكلة مع الشيعة. ومع كل ما هو شيعي، اما النظر بشكل موضوعي؛ هل ان لشيعة ايران تأثير على شيعة العراق، بحيث يمكن أن تؤثر على سياسة العراق وعلى سياسة المنطقة؟ الجواب: لا. ولا توجد أي شواهد تؤيد هذه المخاوف.

■ كيف يمكن تبديد هذه المخاوف؟

تبديد هذه المخاوف ممكن أن يتم بالتوعية، ولكن يمكن أن يكون السؤال، كيف يمكن تجنب زيادة هذه المخاوف، هناك مسائل، مثل، أنه من غير المنطقي، حتى يثبت شيعة العراق

استقلاليتهم عن ايران، أو حتى يطمئنوا الآخرين، أن يقوموا بمعاداة ايران، بعبارة أخرى، ليس من مصلحة شيعة العراق أن يعادوا ايران حتى يثبتوا للآخرين استقلاليتهم عنها. هذا كلام غير منطقي، أنا أقنعك ان مصالحي مستقلة عن ايران، ولكن لا أقنعك ان معاداة ايران ستثبت استقلالية هذه المصالح، ويمكن أن تكون علاقة ود مدروسة ومحسوبة أحقق فيها مصالحي بشكل أكثر. المسألة الثانية: أعتقد اننا، نحن أبناء منطقة الخليج، وبسبب الاهتمام العالمي المتزايد بمنطقتنا، وبعد حربين مدمرتين في المنطقة، أصبحنا ندرك اننا في نهاية الأمر، تعلمنا الدرس الصعب، وهو ان مصالحنا، لن يكون ثمة أحد أشد حرصاً عليها من أبناء المنطقة، وبالتالي لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصاً على منطقة الخليج من أبناء الخليج أنفسهم، واذا لم نستطع، ايجاد المشترك الأعظم بيننا فلن نجد ما نشترك به مع الآخرين. ويجب ايضاً ان نتفحص هذه المخاوف لكي لا نجعلها مبرراً لاسرائيل والولايات المتحدة أو لأي طرف آخر كي يروج لمخططاته في المنطقة، لأنه، أولاً وأخيراً، يبقى هذا العربي، المسلم، العراقي، الشيعي، أحرص من الآخر على مصالح المنطقة.

العراقيون وحسابات صدام

■ هل لك أن تحدثنا عن حقيقة الوضع في العراق في ظل العقوبات.. فمن المعروف ان الرئيس العراقي يضخم أثر العقوبات على المواطنين ويستخدم الأموال الناتجة عن اتفاق النفط مقابل الغذاء في شراء مستلزمات الدولة، بينما يحرم الشعب العراقي من فوائد هذه العملية الانسانية؟

صدام حسين لا يبالي مقدار ذرة بمعاناة العراقيين، اطلاقًا. ويتعامل معهم كالأنعام، هذه أرض فيها نخيل، وماشية، وفيها بشر، وكلهم سواء، يعتبرهم جزء من المقدرات التي يتلاعب بها، فهو لا يبالي إطلاقًا إذا ما مات من هؤلاء الناس نصف مليون أو مليون. كما لا يبالي لو قطعت مئة شجرة أو ألف نخلة في العراق. الموضوع عنده يتم وفق مسألة حسابية بسيطة: كم قيمة هذا النخيل، وكم قيمة هؤلاء البشر؟ وما يريده صدام حاليًا، بعد أن أمن بقاءه في السلطة، هو الأموال وبالعملة الصعبة (الدولار) ليعيد بناء مؤسساته، لأنه محروم منها بسبب الحصار. وحينما بدأت بريطانيا بتحديد فكرة مشروع «النفط مقابل الغذاء والدواء» عام 1991 في القرارين 706 و712. رفضه العراق بداية، واستمر رافضًا لهذا القرار خمس سنوات، وعانى العراقيون الكثير بسبب هذا الرفض، واضطر صدام أخيرًا للقبول به لأسباب سياسية، لا أريد الخوض فيها الآن، كان لها علاقة بالضغط السياسي الموجود آنذاك، ونصيحة من نصحه في أن المخرج من الأزمة يكون بالقبول بهذا القرار. لقد قبل صدام بالقرار على مضض وهو يجني فائدة محدودة منه لأن أغلبه يذهب فعلاً إلى الشعب العراقي. وبالتالي، أنا مع الرأي القائل بمحاولة فرض هذا القرار على صدام، وسررت كثيرًا لقبول العراق به، وأنا مع توسيع هذا القرار، كما سمعت أخيرًا ان الأمم المتحدة تعمل على ذلك، ورأيي أن لا يكتفوا فقط بمقولة «النفط مقابل الغذاء والدواء» وإنما «النفط مقابل التنمية» أيضًا. وبالامكان أن يصرف جزء من المبالغ على انشاء المدارس والمستشفيات والطرق، وعلى كل شيء، باستثناء التمويل العسكري، المهم عدم اعطاء صدام

المال ليعيد بناء مؤسساته الأمنية والارهابية. أما ان يسمح للعراق ببناء نفسه، فهذا أمر ضروري، حتى لو استفاد صدام ثانويًا من هذا الأمر، الأهم ان يتجدد للعراق شيء من حيويته. وفي اطروحتي السياسية في موضوع الضغط على صدام أميز جوهريًا بين صدام والعراق: العراق كبلد وشعب، وصدام كمؤسسة أمنية تحكم البلاد، وأقول دائماً انه يجب على هذه الدول، بما فيها الكويت والدول الأخرى، أن تؤيد ما فيه إعادة انعاش العراق، وأن تضغط على صدام ومؤسساته الأمنية. اذا كان هناك تداخل ولو بسيط، فهذا ثمن بسيط يدفع من أجل تحقيق هدف أكبر. أما اذا بقي العراق ضعيفًا ورهينة لصدام حسين، فلن يسقط صدام بل سيسقط العراق. وبالتالي، فاطروحتي تؤكد على الفصل بينهما في العلة وفي العلاج، بعبارة أخرى، عندما تريد أن تقوم باجراءات ضد صدام حسين، اجعلها موجهة دائمًا إليه، وليس إلى العراق ككل. هذا التمييز مهم، ولهذا ففي موضوع الحصار، و«النفط مقابل الغذاء»، يجب أن تتركز الاجراءات على إعادة بناء العراق، مع بذل كل الجهود لتقليل استفادة صدام منها.

بين العراق والكويت

■ ما حقيقة النظرة العراقية تجاه الكويت؟

لقد شاركت من قبل في بحث هذا الموضوع مع أحد الكويتيين، وقدمت ورقة في هذا الأمر وسألخص بعض هذه الرؤى في المسألة. بغض النظر عما يظنه الكويتيون وعما هو موجود داخل العراق، فإن غالبية العراقيين لا يحملون هذه، الرؤية المحددة التي تقول ان الكويت جزء من العراق، على الاطلاق. قد تكون هذه النزعة ظهرت عندما تلاعب بها صدام، إلاّ أنها تبقى نزعة سطحية، وليست مسألة متجذرة ومتعمقة في الوعي العراقي، هي مسألة أثارها صدام كما يثير مئات من المسائل الاعلامية، ويمكن أن تكون وجدت لها صدى قويًا في الكويت، وتخوف منها الكويتيون، لكن في الواقع ليس لها جذور. وكما في الأجواء الحالية فلو ظهر صدام وقال انه سيحرق اسرائيل، وظهر مليون عراقي في بغداد ورفعوا هذا الشعار، هل يصدق أحد أن الشعب العراقي يعتقد فعلاً بالحرب مع اسرائيل؟ الجواب، لا. هذه مسائل سطحية ليس فيها عمق. هذا على المستوى العام.

أما على مستوى النخب السياسية، فهذه الأخيرة تدرك. انه في الماضي، وعند نشأة المنطقة ككل. وتكوين العراق الحديث عام 1920، وجدت خصوصية في العلاقة بين الكويت والعراق، وحسمت منذ فترة طويلة وانتهت، وهذه المسألة تاريخية، سواء اتفقنا أو اختلفنا بشأنها، لا يعني ان المعتقدون بها، سيرتبون عليها اليوم موقفًا سياسيًا.. وبالتالي لا أرى مسألة حقيقية في ما يتعلق بحق أو حقوق تاريخية سياسية من العراق على الكويت أو العكس. ليس لهذا الأمر وجود. نعم، هناك مرارة اليوم عند العراقيين، من حيث انهم عانوا بسبب غزو الكويت، وفي هذه المسألة جزء يتحمله صدام وجزء منه، كما يقول البعض، لأن الكويتيين استنفروا الولايات المتحدة الأميركية وجاؤوا بها إلى المنطقة. هناك أذن خليط من المشاعر، ولكن لا بد من القول ان تجربة غزو الكويت وضرب العراق، كانت تجربة مُرة. هناك مرارة موجودة، ولكن لا يمكن تحميل الكويت وحدها مسؤولية هذه المرارة.

■ ولكن هل هناك مخاوف من أن تتحول المسألة إلى قضية في المستقبل؟

نعم، أمام هذه الأجواء من المرارة، وأمام الاختناق السياسي والاقتصادي الذي يمر فيه العراق، قد تظهر جماعة تحاول أن تشد الأنظار من المشاكل الحقيقية داخل العراق، وتجعل من مسألة الكويت مسألة وطنية تتجه اليها الأنظار. هذا ممكن أن يحصل، وهو أمر قد يحصل في أي بلد آخر، أو عند مجموعة تريد أن تصدر مشاكلها الداخلية إلى الخارج.

■ هل هناك مؤشرات أو من يروج لهذه الأفكار؟

أنا لم أر شواهد، ولكن هل هناك احتمالات أن تحصل؟ نعم. أنا لا أدري، هناك العشرات من الحركات السياسية قد تولد غدًا وقد تتبنى هذه القضية، سواء كانت مدفوعة أو غير مدفوعة، محرضة أو غير محرضة، بوعي أو من دون وعي. قد تحاول أن تجعل من هذا الموضوع قضية. هل يستجيب لها الشارع أو لا يستجيب؟ لا أدري.

■ هناك من يحتج على ترسيم الحدود بين البلدين، ما رأيك؟

ترسيم الحدود له بُعدان، هناك بُعد رمزي معنوي، وآخر مصلحي، ويجب أن يعالج الأمرين بحكمة، البعد المعنوي وكما ذكرت في جوابي على السؤال السابق، إذا أرادت احدى الأطراف السياسية أن تجعل من هذا الأمر المعنوي مسألة وطنية، كرامة.. إلخ. وأن تجعل منه قضية، فموضوع ترسيم الحدود يمكن أن يكون كذلك، وممكن أن تلتف حولها الحركات التي تفتش عن دور تتميز فيه، ولانها لا تستطيع أن تتميز في برامجها عن الاصلاح أو في شخصياتها، وترغب أن تتميز في هذه المسألة، وقد تجد لها جمهورًا يشهد لها. فهذا الموضوع ينبغي معالجته بدقة، وهذه المسألة كما هي مهمة للكويتيين، كموضوع لرص موقف وطني وشد الأنظار، هي أيضًا مهمة في داخل العراق. هذا الموضوع يتطلب حكمة سياسية، وهناك من يتصيد في الماء العكر وقد يجعل منها قضية، لكن الموضوع الأهم في نظري، هو، المصالح التي تضررت بسبب ترسيم الحدود، هذا موضوع ينبغي معالجته، هناك أمران: الأول هو أن العراق يعاني من ضيق المخرج إلى مياه الخليج، وترسيم الحدود، اضاف على ضيق المخرج. هذه مسألة كان يراد لها حل منذ زمن وهي بحاجة إلى تفاهم ايجابي مع الكويت في المستقبل.

الأمر الثاني، أو المسألة الثانية، هي مسألة النفط، لوجود بئر من النفط عبر هذه الحدود، وكيفية اقتسامها (حقل الرميلة) وهذا من الأمور التي يراد «إعادة» النظر فيها.. وأعتقد أنه وفي أجواء طبيعية.. يمكن أن تلتقي لجان فنية معينة تراعى فيها مصالح البلدين، ويكون هناك نوع من المساومة على مصلحة أكبر. فالكويت لا تعاني من مشكلة في وصولها إلى مياه الخليج، وكلها ميناء مفتوح على الخليج، لكن الكويت تعاني من انها مهددة من العراق وايران. وفي المقابل، العراق لا يعاني من هذا التهديد بفضل حجمه، لكن يريد أن يكون له - وممكن أن تكون هناك - آفاق للتعاون في ما أسميه مصالح مشتركة فعلية. والشيء نفسه ينطبق على موضوع النفط. *

* لم يكن هناك بالسابق أية مشكلة حول حقل الرميلة، والمشكلة التي تفجرت عام 1990 لم تكن بسبب الحقل، بل هناك تفاهم قديم بين ايران والعراق وبين الكويت والعراق مأخوذ من القانون الدولي، يوضح طريقة التعامل مع الحقول المشتركة التي تسري بين حدود بلدين. وفي عام 1990 فجرّ النظام العراقي أزمة حول الرميلة دون أن يكون هناك أي مبرر لذلك سوى استخدامه كذريعة لهدف أكبر (المحرر).

■ إذن، تعتقد ان هذا الموضوع لم يغلق.

أنا لا أعتقد، ولا أظن أنه أُغلق، ولكن لا أعتقد أنه مشكلة في الوقت نفسه. هذا الموضوع يجب أن نقسمه ضمن سياق جملة مواضيع سياسية في العراق، منها، مثلاً، العقود التي وقعها صدام مع روسيا وفرنسا، ومنها التعويضات ومطالبة الدول الأخرى، وقرارات عدة.. كلها سيعاد النظر فيها، ليس بمعنى تأزيم الوضع، وليس من أجل فتحها. وإنما من أجل إغلاقها وحلها بروح ايجابية.

مسائل بحاجة لإعادة نظر

■ استطرادًا للسؤال السابق، فإن الولايات المتحدة، أعلنت أكثر من مرة، ان القرارات الدولية بما فيها العقوبات، باقية، حتى لو تغير نظام صدام حسين. في حين يقول العراقيون ان هذه العقوبات والقرارات، وفي حال رحيل صدام يجب أن تنتهي، أو يعاد النظر فيها. كيف تقرأ هذه الاشكالية؟

أنا أخبرك، أنه في اجتماعات رسمية خاصة، وحينما التقى مسؤولين اميركيين - عندما كنت في لجنة المؤتمر الوطني التنفيذية - لم أتردد في القول اننا في عراق المستقبل، لو كنا في السلطة وكان لنا رأي، فاننا سوف نلتزم بالقوانين الدولية بشكل كامل، ولكن ضمن هذه القوانين، سنعيد النظر، ونتحدى الكثير مما نراه اجحافًا بحق العراق والعراقيين، لكننا لن نعتمد القوة وسيلة للحل.

بعبارة أخرى: إذا رأينا ان الولايات المتحدة بقصفها للعراق قد أضرت بالعراق واستعملت القوة أكثر من اللازم، فسنطالبها بتعويضات. على سبيل المثال: ترسيم الحدود بين العراق والكويت، كان مسألة غير قانونية ويمكن إعادة النظر فيها، وقد ذكرت خصوصيتها. والأمثال تضرب ولا تقاس.. فكل شيء يمكن أن يتم ضمن القوانين الدولية، وأعتقد اننا كعراقيين، من الطبيعي أن نقوم به، وليس أن نغلق الملف دونه.. وأتذكر رد أحد المسؤولين الأميركيين، الذي نظر إليّ مبتسمًا وقال: «انتم العراقيون دائمًا مشاكسون ومتعبون»، قلت له: «لا، هناك فارق، ومن حق كل انسان أن يطالب بحقه، لكن طالما نلتزم بقوانين ومحاكم، حتى لو حكمت لغير صالحنا، فسوف نقبل بذلك». فضمن هذا السياق أعتقد ان صدام أفسد الكثير من مصالح العراق، وكأنها ملك شخصي له. ولا أقول ان قراراته من حيث قبوله بالعديد من القرارات الدولية غير شرعية، لأن مشكلة القانون الدولي انه لا يميز بين الحكومة والدولة. وبالتالي، نحن أمام عقبات واذا كان هناك منفذ قانوني يعيد لنا بعض هذه الاعتبارات، فلن نتردد في الولوج فيها.

■ كيف يمكن برأيكم الخروج من حالة الشك والكراهية التي زرعها صدام حسين بين الشعبين العراقي والكويتي؟

هذه مشكلة حقيقية، وأعتقد أنها موجودة في الكويت بنسبة عشرة أضعاف إن لم يكن أكثر، عما هي موجودة في العراق. العراقيون لا يكرهون الكويتيين، ولا يحملونهم مسؤولية مشاكل العراق ولا يشعرون بعقدة من الكويتيين، لكن الكويتيين، وبسبب التاريخ

(عودة إلى زمن عبدالكريم قاسم) وبسبب غزو الكويت وما شاهدوه وعانوه، أصبح الذعر ليس مفترضًا، وإنما هو حقيقة عاشها كل انسان، ولديه قصة ليقولها. وهذا نحن نفهمه وندركه جيدًا، ربما الشعب العراقي لم يدرك ذلك بعد، ولهذا لم نستعجل ولا نتوقع أن يقبل أو يصدق الكويتيون بسرعة ما سنقوله، وسنفعله نحن. نعلم ان المسألة تحتاج إلى زمن لإعادة الثقة، وسنعمل في هذا الاتجاه، ولا توجد عجلة من جانبنا. ولكن ومن دون شك، لا نقلل من خطورة وأهمية هذه العقدة التي زرعها صدام.

■ ماذا تقترحون من خطوات، للخروج من هذه الحالة؟

كثيرة. أولاً؛ على النخب والمؤسسات أن تستمر في فتح القنوات، والانفتاح بين الشعبين. فهناك، مثلاً، شخصيات كويتية. تميز بوضوح بين صدام والعراق، وهي تدرك ان العراقيين عانوا قبل أن يعاني الكويتيون من صدام حسين، ولهم علاقات وصلات، سواء كمثقفين أو شخصيات عامة. فأنا أعتقد ان النخب والمؤسسات في امكانها أن تتبادل الكثير من الصلات. وهناك العديد من المنظمات المهنية والاجتماعية العراقية، على سبيل المثال هنا في لندن، وبالامكان تنظيم نشاطات مشتركة بين هذه النخب، ودعوة مثقفيها، وفي الكويت بما ان الوضع مستقر، بامكانهم دعوة العديد من الشخصيات العراقية المعتدلة والمتنورة، لحوار ونقاشات. هكذا تبدأ هذه الأمور تتكون من جديد، ويميز الناس بين ما حصل وبين ما يجب أن يكون في المستقبل، ويتعمق تمييزهم بين صدام والشعب.. إلخ. وأعتقد أنه من الضروري أن يدرك الكويتيون، أن الجغرافيا لا يمكن تعديلها.. وسيبقى العراق مجاورًا للكويت، وحتى لو بنيت جدارًا فلن يتغير شيء!

خطر التقسيم واسقاط النظام

■ لمناسبة الحديث عن الجغرافيا، يتحدث البعض عن مشاريع ومزاعم بامكانية تقسيم العراق بعد تغيير النظام الحالي، هل تعتقد ان هذا الأمر قائم؟

على الأقل، لحد الآن لا يوجد خطر من هذا النوع، هناك خطر من إراقة الدماء في العراق، واذا استمرت هذه الأخيرة، وسعت الدول المجاورة إلى تقسيم العراق، سيصبح خطر التقسيم وارداً؛ وإلى هذه اللحظة، لا توجد مؤشرات على ان التقسيم صار هدفاً لتركيا أو ايران أو سوريا أو السعودية، أو أي بلد آخر، لأن الكل يتضرر من التقسيم، واذا تحركت ماكينة التقسيم، ستجرى تغييرات عدة في المنطقة، لذلك لا أرى مصلحة للدول في تقسيم العراق، والعراقيون أنفسهم لا أحد منهم يدفع باتجاه التقسيم، لكن إراقة الدماء ستكون أمراً مخيفاً.

■ هل تؤيدون حلاً دولياً لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين؟

... لو كان هناك في الأفق امكانية لهذا المشروع لأيدته، وما أراه اليوم تجزئة أكثر في الموقف الدولي، روسيا وفرنسا تريدان بقاء نظام صدام، وهما دولتان مهمتان، ايران وسوريا تتخوفان من تغيير النظام، والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، تريدان احتواء النظام، لذلك لا أرى مؤشرات في إتجاه اسقاط النظام، سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي.

العراق والأمم المتحدة

■ كيف ترى، وتقيم الوضع بعد ابرام الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة، وعلى ضوء ذلك، كيف سيكون شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، وما مستقبل الرئيس صدام حسين، ومستقبل العقوبات أيضاً؟

الأمر المهم الذي أفرزته الأزمة الأخيرة، والاتفاق الأخير، هو ان كل الأطراف المعنية أجبرت على مواجهة حقيقية، أو حقائق تعمدت تجاهلها طيلة الفترة الماضية، الحقيقة الأولى، ان نظرية، أو فرضية... أو الرغبة التي كانت موجودة عند البعض بامكانية احتواء صدام وتحجيم خطره، والكشف عن الأسلحة التي يملكها انتهت إلى طريق مسدود، إذ لا يوجد نقص في اجراءات لجنة التفتيش عن الأسلحة (أونسكوم)، وأعتقد أنه حتى لو خلا العراق من الأسلحة، فهذا لا يعني أنه لا يمكن إعادة انتاج الأسلحة، بعبارة أخرى، ما تجنبت الولايات المتحدة والأطراف المعنية مواجهته هو أن الخطر الحقيقي يكمن في قيادة النظام، في شخص صدام حسين وتوجهاته، ولا يكمن في وجود عراق قوي، يحمل أو لا يحمل السلاح.

الحقيقة الثانية، والتي حصل خلط فيها، وطغت على السطح، انه لا يمكن مساواة العراق بشخص صدام حسين، واختزال موضوع العراق برمته، معاناته، واحتياجاته، بموضوع صدام والسيطرة عليه.

الحقيقة الثالثة، والتي نالت تعاطف الشارعين العربي والإسلامي، وحتى تعاطف كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ان العراق، كبلد، لا يمكن أن يحارب ويعاقب، ويطوق بهذه الطريقة. شيء غير معقول.. اصرار الولايات المتحدة على ان الطريق السهل لاحتواء صدام من خلال تكبيل العراق، وهذا أيضاً وصل إلى طريق مسدود، وهناك رأي عام بات يرفض هذا الأمر. أعتقد علينا نحن كعراقيين، وأنتم ككويتيين، ادراك هذه الحقيقة، حتى نستطيع أن نخلق واقع أفضل في البلدين، لأن الوهم الذي قد يصيب البعض، بأنه مادام العراق يعاني، إذن: لنطلق يد صدام حسين، بما ان صدام حسين خطر، إذن: لنكبل العراق.. كل العراق. في المسألتين توجد ضبابية، ولا يوجد فرز واضح، ويجب أن يكون هنالك وضوح حتى نستطيع معالجة القضية..

العراق والولايات المتحدة

■ كيف سيكون شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، وهل تعتقد ان الاتفاق قد يفضي إلى حوار بين الطرفين؟

شكل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، يعتمد على إرادتين فقط، إرادة العراق، وإرادة الولايات المتحدة، علينا أن نفحصهما ونفحص المنطق الذي يحكمهما. المنطق الذي يحكم الإرادة العراقية، واضح ومتجانس ولم يتغير منذ الثمانينات وحتى الآن، على اعتبار ان الولايات المتحدة هي المفتاح في المنطقة، والعراق (وأقصد النظام الحاكم في العراق) مستعد لأن يكون شريكاً للولايات المتحدة في ادارة وضع الخليج.. وكان مستعداً لهذه المهمة من قبل غزو الكويت ولايزال، وإلى هذه اللحظة لم يفسد العراق علاقته مع الولايات المتحدة... ولم يطلق أسلحته الفتاكة ضد الجيش الأميركي، وما قتل من الأميركان قُتل بنيران صديقه وليس بالأسلحة العراقية. والعراق

حينما يرسل موفديه إلى الولايات المتحدة يقول لهم «لن أخالف أو أتجاوز أياً من الخطوط الحمر التي رسمتموها لي... وما أريده أن يكون لي دور واضح، أما اصراركم على تبديل قيادة صدام حسين، فهذا لن أقبل به، أنا مستعد لكل شيء دون ذلك، أساوم، أحارب لكم ايران، أقود لكم المصالحة مع اسرائيل، مقابل ذلك أريد أن يكون لي وزني في المنطقة».

هذا هو منطق العراق، واضح ومتجانس، أكده طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، وكل المسؤولين العراقيين، انهم يريدون حواراً مباشراً وفعالاً مع الولايات المتحدة، وما يزيد من سخرية الموقف انهم حينما يسمعون رداً من أميركا في الحديث عن حقوق الانسان أو غيره، يرد العراقيون بصراحة «لا تخادعونا، لاننا عملنا سوية في الثمانينات، وانتم تعلمون جيداً وجود هذه الأسلحة لدينا، وتعلمون باستخدامنا لها، وقبلتم بالمنطق الذي تصرفنا بموجبه».

ما أريد قوله: ان النظام في العراق ليس لديه تناقض في تعامله مع الولايات المتحدة، لكن ما يجري من الولايات المتحدة حالياً، ومنذ تسلم الديمقراطيون الحكم، لحد الآن، هو ظهور البيت الأبيض ضعيفاً في ادارته للسياسة الخارجية، بخلاف الادارة الجمهورية السابقة في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش. ولهذا، حينما لا يوجد صانع قرار ذو رؤية وتوجه واضحين في موضوع السياسة الخارجية ليملأ هذا الفراغ عبر المؤسسات الرئيسية المهمة التي تؤثر على صناعة القرار، وهي وزارات الخارجية والدفاع والكونغرس، اضافة إلى المجلس القومي، وهو تابع للبيت الأبيض، يقع تخبط. وما يحصل حالياً ان هذه الأجهزة تتصارع، لكن السياسة ترسم بتوازن الصراع بين هذه الأجهزة.. بعبارة أخرى ان العلاقة مع العراق، اما أن تتجه نحو مواجهة عسكرية، أو نحو مصالحة وتطبيع. ويعتمد الأمر على كيفية توازن هذه الأجهزة سالفة الذكر، إذ لا يوجد هناك طرف يقود العملية السياسية يمكن تحديده وقراءته بوضوح الآن.

البيت الأبيض يريد أن يبقى العراق بعيداً عن الأنظار والأضواء الاعلامية، ويريد أن يبقي العراق في حالة احتواء، لهذا فضلوا إعطاءهم مزيداً من الطعام، حتى تنتهي المشكلة، ولا يريدون أن يسمعوا أخباراً مزعجة من العراق، إن وزارة الدفاع الأميركية تفضل ضرب منشآت عسكرية في العراق، لكنها لا تريد فراغاً سياسياً في العراق حتى لا تتورط القوات الأميركية مباشرة بارسال قوات عسكرية إلى المنطقة. وزارة الخارجية، وتحت تأثير كبير من (جماعات الضغط) اللوبي الاسرائيلي، تنظر إلى الملف العراقي من خلال مجمل سير عملية السلام، أحياناً تعوض عن فشلها بتسليط الأنظار على العراق، وأحياناً تركز على عملية السلام، وتؤجل أي تغيير مرتقب في موضوع العراق. أما الكونغرس فهو الطرف الوحيد الذي يدفع بشدة نحو اجراء تغيير في العراق، ويحرج الادارة والبيت الأبيض بذلك، لكنه لا يملك سلطة تنفيذية. أمام هذا التوازن يمكن القول ان الحالة الراهنة قابلة للاستمرار في العراق، سنة أخرى ربما، واستمرار فرق التفتيش في عملها بعد زيادة حجم مبيعات النفط للغذاء، وستخف الأزمة الانسانية في العراق، وسيبقى صدام مصدر إزعاج وخطر على المنطقة، كيف سيستقر الموقف مجدداً، هذا ما سيحدد مما سيحدث.

■ هل العراق مؤجل لدى الادارة الأميركية أو لغياب مشروع بشأنه؟

لو التزم صدام بعدم استفزاز الولايات المتحدة خلال الستة أشهر المقبلة أو لسنتين، فلن تفعل شيئاً إزاء العراق. لو استفزها خلال وجود القوات الأميركية. فسيتحرك هذا المارد الأميركي بغض النظر عن التبعات السياسية، التي سيعالجها فيما بعد.

الآن صدام حسين شخصياً يدير ملف العلاقة مع الأمم المتحدة والحصار، وهذا يحصل لأول مرة، وبالتالي صدام هو من يتخذ القرارات فيها. والقرارات الثلاثة التي اتخذها في السنة ونصف السنة الماضية كلها أسفرت عن نجاحات من وجهة نظره، وقد يكون متشجع للقيام بمغامرة أخرى، قد تكون نهايته فيها، أو قد يلتزم بالحكمة ويتجنب استفزاز أميركا طالما ان قواتها موجودة في المنطقة. وأعتقد ان هذا ما سيفعله، أما اذا سحبت أميركا قواتها، فصدام سيقوم مرة أخرى بتذكير العالم، وأميركا، بأنه موجود، ويريد اطلاق يديه للحصول على أموال العراق.

■ من جانب آخر، ما هو مستقبل صدام، هل تعتقد ان التعايش معه أو تدجينه سيحل بديلاً عن سياسة الاحتواء الحالية؟

لا أعتقد، شخصية صدام لا يمكن هضمها أميركياً وأوروبياً، اطلاقاً، وهي نقطة الخلاف بين العراق والولايات المتحدة حالياً. أميركا تريد أن تقول له استقيل، لا حاجة لقتلك، اترك شقيقك أو ابنك يأخذ الحكم، لكنك شخصياً (صدام) لا يمكن هضمك، لكن صداماً يصر بالاجابة بالقول: «هذه مشكلتكم أنتم والرأي العام الأميركي، حلوها بطريقتكم، لأنني لن أترك السلطة، اذا تركتها ستنهار كل المنظومة القائمة في العراق».

العقوبات ومستقبلها

■ ما هو مستقبل العقوبات، هل تعتقد انها قد ترفع قريباً، ويقال ان صدام حسين تلقى وعوداً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان؟

نعم، هناك مؤشرات، وقناعتي الشخصية ان العراق سيخلي ما في ترسانته من أسلحة استراتيجية، أعتقد ان هذا القرار قد أتخذ، والعراق إذا حصل على شهادة تجريده من الأسلحة ـ فحسب الفقرة 22 من القرار 687 ـ رفع الحظر عن بيع النفط، وهذا الذي سيتم وليس الحصار، والفارق بينهما، ان الحكومة العراقية هي التي ستدير أموال النفط، ولا تحتاج إلى صيغة النفط مقابل الغذاء، بعبارة أخرى، الدولارات ستذهب إلى يد صدام حسين مباشرة، ولكن كل قطعة يستوردها العراق، بما فيها المدنية أو الصناعية، يجب أن تخضع لموافقة اللجنة المعنية بالحظر على العراق، وهذا يعني انه بحصول صدام على الدولارات، تُبعث الحياة كاملة في كل أجهزته، وفي كل علاقاته الاقليمية والدولية، ويعني أيضاً بعث الحياة في مشاريعه التسليحية، أعتقد ان العراق في مقدوره الاعتماد على التهريب، ولن تقف أي عقبة أمام بناء ترسانته العسكرية وهذا أمر لا يجب أن يفهم منه عدم رفع الحصار، لكنها حقيقة أراها ستحصل. طبعاً الولايات المتحدة لا تريد ذلك، ويمكنها أن تتعايش مع صدام على الدولار، فهي تعرف جيداً أنه ستكون هنالك مشاكل مسبقة. فأميركا ستعرقل رفع الحظر عن بيع النفط العراقي لأطول فترة ممكنة، وهذا ما يفسر السبب لماذا وافقت أميركا الآن على زيادة قيمة أموال النفط مقابل الغذاء، إلى نحو 5 بلايين دولار كل ستة أشهر، التي هي الآن تتجاوز طاقة العراق الانتاجية للنفط، ويمكن أن تزيدها، المهم لديها أن يكون انفاق هذه الأموال تحت اشراف الأمم المتحدة، وليس تحت اشراف صدام حسين.

اذا حاولت الولايات المتحدة منع رفع العقوبات عن العراق باستخدام حق النقض (الفيتو)، ستواجه عزلة وضغط شديدين جداً، والحظر من الناحية العملية سينهار، وقد أصبحنا أمام حتمية انهيار حظر بيع النفط العراقي، وهنا أتساءل هل يعني هذا ان أميركا ستتسابق مع الزمن من أجل ازالة صدام حتى لا يتحقق هذا الأمر؟ من خلال قراءتي لوضع الادارة الأميركية الحالية، أشك في ذلك فهي، تحسن الكلام، ولا تحسن العمل. تجيد ترديد الشعارات، ولكنها غير قادرة على تحقيق الأهداف، وبالتالي أرى ان على هذه الادارة أن تفعل شيئاً. هناك رأي سياسي أيضاً، مفيد ذكره، ان المؤسسة السياسية في بريطانيا، ولي قراءة لها، خلال التسع سنوات الماضية، هي أكثر تشخيصاً لدقائق الأمور والمفاصل الحساسة، وأكثر توجهاً للعمل على اسقاط صدام، فلا توجد قيود على بريطانيا تمنعها من اغتيال رئيس دولة.. ما تحتاجه بريطانيا هو غطاء عسكري وسياسي، وأعتقد انها مستفيدة من أميركا التي توفر هذه التغطية، لكن هذا لا يعني ان بريطانيا قادرة على التأثير في السياسة الأميركية، إطلاقاً، هي أيضاً طرف، كما ان اللوبي الصهيوني طرف يؤثر على السياسة الأميركية. وطالما بقي الرئيس الأميركي بيل كلينتون في الحكم، ستظل سياسته تجنب المشاكل والحروب ما أمكن، واستخدام الجيوش وسيلة ردع، ومحاولة احتواء الأزمة وتأخيرها وتأجيلها لأطول فترة ممكنة، ولكن كل هذا لا يعني مواجهة الواقع، كما هو عليه، ومحاولة حل اشكالاته.

■ من المنتصر في هذا الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة، وما حسابات الربح والخسارة لكل الأطراف المرتبطة بالوضع العراقي؟

بدون شك، عدا رأي المغفلين، المنتصر الوحيد كان صدام حسين. لأنه أعطى للأمم المتحدة ما لها في أول الأمر، وكل الذي عمله أنه افتعل أزمة عنوانها القصور، التي لا قيمة حقيقية لها في موضوع التفتيش، وجعلها ورقة مساومة، وقايض فيها، وقبض منها ما يلي:

الموقف الروسي معلن وصريح بأنه ضد أميركا، في الأمم المتحدة لأول مرة يحصل انشقاق بين الأمين العام ولجان التفتيش، وبين الأمم المتحدة وأميركا انشقاق آخر، والعراق جدد وجوده في الساحة العربية، والتعاطف واضح، وكل الحكومات العربية لا يمكنها أن تتجاهل التعاطف الموجود للعراق في الشارع العربي، وبالتالي، كما قلت، قدم صدام ورقة لا قيمة لها، وحصل بالمقابل على ثمن حقيقي، رفع قيمة صادرات النفط مقابل الغذاء إلى 15 مليون دولار، وحصل على Good Well نية طيبة من الأمين العام للاسراع في انهاء أعمال لجنة التفتيش، ومنح العراق شهادة خلو من الأسلحة، وأعتقد ان كل المؤشرات تدل ان صدام حسين جاد في تعاونه مع لجان التفتيش، لتجريد العراق من الأسلحة، خلافاً لما يردده الكثيرون من انه يمتلك هذه الأسلحة الفتاكة، ولن يتخلى عنها، لسبب بسيط أنه قادر على إعادة تصنيعها، المهم بالنسبة له الآن هو الحصول على الدولار، وسيكون الأمر سهلاً بالنسبة له.

■ هل تعتقد بوجود «ملاحق» للاتفاق أو صفقة ما وراء الاتفاق؟

لا، أعتقد ان الأمر الوحيد الذي حصل عليه هو التأييد العلني من روسيا، فهل يعني ذلك وجود اتفاق سري للتعاون العسكري بين العراق وروسيا من أجل حماية العراق في حال تعرضه لهجوم، أشك في ذلك، لكنني أعتقد ان الروس أكدوا حسن نيتهم إزاء بقاء النظام أمام

ارادة أميركا. أكدوا ذلك بالتصريحات العلنية التي أطلقوها، كما أشك بوجود اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، لكن الأرجح أن كوفي عنان أكد، وسيترجم ذلك، حسن نيته شخصياً، وكمؤسسة الأمم المتحدة في أن نرى رفعاً للحظر عن العراق.

■ تقول انك تشك بوجود اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، لكن هل يستطيع كوفي عنان بمفرده أن يعطي تأكيدات برفع الحظر؟

معرفتي بعمل الأمم المتحدة وبدبلوماسية كوفي عنان، تقودنا إلى القول ان كوفي عنان يعلم جيداً أنه لا يمكن أن يعطي أي تعهد دون أن يفي به، وما يمكن أن يفي به هو الضغط على لجان التفتيش، وقد أضاف لها دبلوماسيين للاشراف عليها.

■ كيف استطاع كوفي عنان أن ينجح في مهمته؟

نجاح كوفي عنان في مهمته كان مسلماً به قبل أن يذهب إلى العراق، الأزمة الأخيرة مفتعلة، العراق إفتعلها مسبقاً، وهو لا يريد مواجهة عسكرية، صعّد بأوراقه، وعرف كيف يبيعها بالثمن الذي يريد، لهذا هو أصلاً قرر سلفاً الموافقة الكاملة على ما تريده الأمم المتحدة. ولو كان هناك تشدد أكثر من جانب كوفي عنان لكان العراق وافق على ما هو أكثر. فالنجاح كان مكتوب مسبقاً لكوفي عنان. والادارة الأميركية، وأصوات مهمة من داخلها، كانت ترى ان الردع يفي بالغرض، على أن تعود فرق التفتيش إلى عملها كما كانت. ولهذا، فكل الأطراف كانت مهيأة لترى هذه النتيجة، مع ان الولايات المتحدة الآن، ظهرت ضعيفة، ولأول مرة تقول أولبرايت «يجب أن لا ينتهي بنا الحال إلى توجيه نقمتنا على الأمم المتحدة». وهذا دليل على أنه لأول مرة يحصل انشقاق بين أميركا والأمم المتحدة، وصار من الصعب على الولايات المتحدة أن تقول، انها تعمل على تطبيق الارادة الدولية والشرعية، لانها تتحدث عن شيء والأمم المتحدة تتحدث عن شيء آخر. ضعف الادارة الأميركية في هذا الموضوع واضح، ويجب أن تقيّم أميركا ليس بتصريحاتها وشعاراتها، بل بانجازاتها وأعمالها، وانجازات هذه الادارة في موضوع العراق سيئة.

بين المصالحة وحكومة المنفى

■ عاد الحديث من جديد عن المصالحة، لغرض تطبيع العلاقة مع نظام الرئيس صدام حسين، وفك العزلة عنه، هل تعتقد اننا سنشاهده قريباً في احدى العواصم العربية؟

لا أعتقد ان صدام سيذهب إلى احدى العواصم العربية، ولن يترك بغداد لأسباب كثيرة، لكن موفديه وصلوا إلى عواصم عربية، ويمكن أن يصلوا لعواصم خليجية، وهذا غير مستبعد.

■ بعض العواصم الخليجية هي التي ذهبت اليه....

قد يكون هناك تطور مهم حتى في موقف السعودية، لا أستبعد ذلك، لكنني أعتقد ان النقطة الأساسية بخصوص العراق، سواء كانوا عراقيين أو غير عراقيين، كويتيين أو آخرين، أؤكد، وهذا مهم أن يصل لأمر المعنيين بالعراق، عليهم أن يدركوا ان قوة العواطف إزاء شخصية صدام حسين يجب أن لا تقودنا إلى عدم معرفة طريقنا في التعامل معه، ربما يسقط صدام حسين

نتيجة استقرار الأوضاع بدل من توترها، وربما يسقط إذا استطاع الشعب العراقي أن يتنفس أكثر، وليس إذا تم التضييق عليه، وربما يسقط إذا سحبنا منه ورقة المزايدة على العراق، بدلاً من تركه هو يتحدث باسم العراق والعراقيين والجياع منهم. أعتقد انه يجب أن لا يغيب عن بالنا اطلاقاً، ان مستقبل المنطقة وأمنها مرهون بزوال صدام حسين، وزواله لا يعني معاداته إعلامياً وبشكل أعمى، بل العمل الهادئ المحسوب، من أجل نزع المقومات التي يمتلكها، فقرة، فقرة، وهذا ممكن أن يحدث. ولهذا من الخطأ والمؤسف، أن نرى الدول العربية أو الخليجية، اما تارة تقف ضد صدام حسين، ثم عندما ترى صعوبة في إزالته، تقف معه بحجة انها مع العراق، هذه الضبابية والتردد ستزيد من مشاكلنا في المنطقة.

■ راجت أخبار عن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة عشية الاتفاق. وتزامن ذلك مع تصريحات لمسؤولين أميركيين عن «انقسام» و«فشل» المعارضة العراقية، واستبعادها من الصورة، كيف أثرت الأحداث الأخيرة على عمل المعارضة العراقية؟

بالنسبة لخبر حكومة المنفى، والتصريحات الأخرى التي صدرت من الادارة الأميركية، وتصريحات الكونغرس بشأن الدعوة إلى دعم حكومة منفى عراقية. كلها صرعات إعلامية.. ومشكلة العمل العراقي المعارض إنه أبتلي كما ابتلي العراق الآن، وتكرست فيه حالة النظام الحالي، والشعب لن يستطيع قلب المعادلات لصالحه.

العمل العراقي المعارض، تكرست فيه مجموعة ظواهر سيئة، لحد الآن، الجاليات العراقية في الخارج لم تستطع أن تقلب المعادلة فيه لصالحها، لهذا لا أتأمل كثيراً من البُنى والشخصيات الحالية المتصدية للعمل العراقي المعارض. ليّ أمل أكبر وأكثر بالهيئات والمنظمات العراقية في المهجر، التي تقوم بخدمات كثيرة للجالية وللعراق، ودعم بعضها البعض، وهي بهذا المعنى، تربة أكثر صلاحية على فرز هيكلية سياسية بديلة، وأنا من المساهمين مع آخرين، ونعمل في هذا الاتجاه.

الأطراف التي قامت في عشر سنوات، أمام دعم دولي واعلامي وأتيحت لها فرصة كبيرة، وعجزت عن تحقيق، ليس القدر الأدنى من الانجازات وحسب، وإنما أي قدر ثابت من الانجازات لا يمكن التعويل عليها مرة ثانية، حصل تراجع في وضع المعارضة العراقية عام 91 - 92. وبعد الانتفاضة، التقت كل الأطراف والهيئات العراقية، واليوم نرى ان ما قتلوا من الأكراد، بيد الأكراد، يعادل ما قتلوا بيد صدام، لذلك فالانقسامات الموجودة مخيفة فعلاً، وهذه المشكلة يجب أن يتصدى لحلها العراقيون، طالما نظروا هنا وهناك، تارة إلى أميركا وتارة إلى طرف آخر، وقد تطلعوا إلى حل. لكنهم وجدوا مشاكل متزايدة.

■ سيد كبه، كيف ترى المستقبل؟ هل أنت متفائل أم متشائم؟

كنت أدعو الله، وأتمنى أن تكون إزالة صدام من السلطة قبل هذاا لوقت، لكي نتجنب إراقة دماء الناس، حينما تعرض أمامي مشاهد التلفزيون، وأرى هؤلاء المراهقين صغار السن، وأنظر في عيونهم وهم يحملون هذه الأسلحة، فان قلبي يتمزق، لانهم أبرياء، وضعوا في موضع ستكون فيه اراقة دماء.

ان هناك أملاً لا يزال. وأنا معتد به، امل يدعوني ـ لو سنحت الفرصة ـ أن أجازف ولو بحياتي من أجل أن أراه يتحقق. لا يزال هناك أمل، كاف، يدعوني ويدعو الآخرين للعمل الجاد من أجل اعادة بناء العراق. وأرى التغيير حتميًا، ولا بد أن ندفع ثمنًا لهذا التغيير، كنا نتمنى أن يكون أقل، وأن يدفع من قبل، ولكن قد يكون أكبر، ويدفع مؤجلاً، سيكون أكبر كلفة وأراهن أنه سيكون في المستقبل القريب، وأملي أن تشرق الشمس بعد هذه الليلة الظلماء.

Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي